دور الجهود الدولية في دعم التنمية المستدامة في العراق الامم المتحدة انموذجا

أ.م.و. عمار سعدون سلمان البدري
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

الملخص

يهدف البحث الى بيان مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها والاطلاع على حقيقة التنمية المستدامة في العراق، والوقوف على معوقات التنمية المستدامة في العراق وطرق تحقيقها. وتوضيح معوقات دور الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في العراق. وتبلورت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الاتي: ما معوقات دور الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في العراق؟، واعتمد البحث على المنهج التاريخي بالإضافة الى المنهج التحليلي الوصفي، وتوصل البحث الى نتائج عدة أهمها ان الأمم المتحدة تعرضت في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة العراقية لمعرقلات ومطبات كان في مقدمتها ما عانى منه العراق من ويلات حرب ونزاعات خطيرة إلى جانب وجود الاحتلال الأمريكي، كما تعرضت لمعرقلات على المستوى الاقتصادي بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي الكلي على الواردات النفطية، إضافة إلى غياب الديمقراطية عن المجتمع العراقي. هذه المعوقات انعكست بشكل سلبي على دور الامم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: الامم المتحدة، الدور، المعوقات، التنمية المستدامة، العراق

The role of international efforts in supporting sustainable development in Iraq: the United Nation as a model

Assoc. Prof. Dr. Ammar Saadoon Albadry
Al-Mustansiriya University – College of Political Science

Abstract

The research aimed to explain the concept of sustainable development and its indicators and to see the reality of sustainable development in Iraq. And stand on the challenges and obstacles to sustainable development in Iraq and ways to achieve them. And clarify the obstacles to the role of the United Nations in supporting sustainable development in Iraq. The research problem crystallized in answering the following question: What are the obstacles to the role of the United Nations in supporting sustainable development in Iraq? The research relied on the historical approach in addition to the descriptive analytical approach. The research reached several results, the most important of which is that the United Nations, in its quest to achieve sustainable Iraqi development, faced obstacles and pitfalls, foremost of which was what Iraq suffered from the scourge of war and serious conflicts in addition to the presence of the American occupation. In addition to the absence of democracy in Iraqi society. These obstacles negatively affected the role of the United Nations in achieving sustainable development in Iraq.

Keywords: United Nations, role, obstacles, sustainable development, Iraq.

المقدمة

تعرض العراق لظروف غير طبيعية لمدة أربعة عقود متتالية نتيجة للعقوبات الاقتصادية والحروب التي شهدها إلى أن تغير النظام في نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، وما تلى ذلك من تحولات وتطورات بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية، ساهمت بوضوح في تأخر مظاهر التنمية المستدامة ومؤشراتها، كانخفاض النفقات العامة على قطاعي التعليم والصحة، وتردي جودة ونوعية المياه الصالحة للشرب، وزيادة نسبة التصحر، واستنزاف الموارد وهدرها، ويعد

المورد النفطي من أهم النعم التي أنعم الله تعالى بها على العراق، وقد أظهرت التجارب وأسفرت دراسات عديدة عن أن النفط هو النصر الحاسم والركيزة الرئيسة في إعداد خطط وبرامج التنمية على مدار السنوات السابقة منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر، وصار تطور القطاعات الاقتصادية يعتمد اعتماداً كلياً على العوائد الناجمة من منتوجات القطاع النفطي، ومن ثم يصعب إن لم يكن متعذراً التحدث عن قابلية الوصول إلى التنمية المستدامة المرغوبة في العراق دون الاستناد إلى الإيرادات النفطية، وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ ١٩٧٦ على دعم العراق حكومة وشعباً في الانتقال نحو المصالحة والإصلاح واستعادة الاستقرار . كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رؤية الحكومة نحو تحقيق عراق مسالم، من خلال اتباع نهج يعزز قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. ولكن هذا البرنامج واجه الكثير من المعوقات التي انعكست بشكل سلبي على ادائه. وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل معوقات دور الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في العراق عن طريق التعرف على حقائق بعض معايير التنمية المستدامة ومؤشراتها واقتراح التصورات المستقبلية للارتقاء ببعض الطاقات والقدرات التي تساهم في الوصول إلى التنمية المستدامة المطلوبة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في أنه يتناول أحد المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام الامم المتحدة في الوقت الحاضر ألا وهي التنمية المستدامة وأبعادها المستقبلية على الصعيد الدولي، كما تبرز اهمية البحث بانها تتناول مفهوم التنمية المستدامة

ومؤشراتها والاطلاع على حقيقة التنمية المستدامة في العراق، والوقوف على تحديات ومعوقات التنمية المستدامة في العراق وطرق تحقيقها.

اشكالية البحث

في إطار إشكالية البحث الموضحة أعلاه سوف يسعى الباحث للإجابة على السؤال الرئيس التالي: **ما معوقات دور الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في العراق؟** وهو ينطوي على التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي تحديات ومعوقات التنمية المستدامة في العراق؟

٢. ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على اخفاقات جهود الامم المتحدة في التنمية المستدامة في العراق؟

٣. هل هناك رؤية مستقبلية للأمم المتحدة لتطوير بعض الامكانات التنموية في العراق ؟

فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضية التالية: يساهم التغلب على "معوقات الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في العراق" في تحوله إلى حالة من الرفاهية والأمان والاستقرار متى توفرت لها مقتضيات تطبيقها، وإذا ما واجه هذه العملية بشكل جاد وصادق واستطاع الوصول إلى الاستقرار والأمن وتسنى له إقامة بنية تحتية داعمة وتأسيس اقتصاد متنوع.

منهج البحث

وفقا لطبيعة البحث، فإننا سوف نستخدم المنهج التاريخي لاستعراض التنمية المستدامة تاريخيا، فضلا عن المنهج التحليلي الوصفي، كونه يقوم بربط الأحداث ويوضح أهميتها ويعطي أبعادا حقيقية في التفسير العلمي لمعوقات دور الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في العراق.

المطلب الاول: المعوقات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة بالعراق

هناك العديد من العراقيل والتحديات تتعرض لها التنمية المستدامة في العراق أهمها ما يلي:

١- الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي

إن أرقى وأسمى التطلعات المستقبلية للأمم هو العيش الرغيد والكرامة الإنسانية في كل زمان ومكان، لذلك فإن تفادي المبالغ القيمة والتي تصرف للحرب هو أهم خطوة رابحة لإحلال السلام، ومن دراسة العلاقة التبادلية بين التنمية والسلام نجد أن أي طرف منهما هو سبب ونتيجة للآخر حيث أن الحرب:

أ- تنتج عنها فقدان الكوادر البشرية والتي كلفت الدول تكاليف باهظة للتأهيل والإعداد والتدريب على مدار سنين متتابعة ناهيك عما ستعاود دفعه من مبالغ طائلة لتعيد بناء كادر جديد مجهز كسابقه إلى جانب الإعالات التي ستمنحها لمصابي الحرب الذي أصبحوا عاجزين عن العمل إلى جانب كلفة إعادة الإعمار ومختلف الخدمات والتي شيّدت منذ فترة زمنية طويلة وجاءت الحرب لتنسف كل ما عُمّر.

ب- ينعكس الأمن والسلام السائدين بشكل إيجابي على المدى الطويل على القطاع السياحي والإيرادات بالعملة الأجنبية فحين يتكبّد القطاع السياحي خسائر كبيرة يشكل ذلك خطراً على العموم الإنفاقي واليد العاملة، أيضاً ينال الحرف التقليدية[١].

ت- تتحول أولوية الضرورات للدولة عند الحرب إلى اقتطاع موارد كافية لأغراض الذود عنها أي أنها تكون على حساب الأبعاد التنموية اقتصادياً وتكنولوجياً وبشرياً، وبالتالي فهذا الترتيب في أولوية الموارد المخصصة يؤدي

[١] سليم الحص ، فاق التنمية العربية المستدامة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣١٥ ، ٢٠٠٥ ، ص ص٦-٧.

لانتكاس المقدرات النسبية اقتصادياً الأمر الذي يزعزع ارتكازات الأمن الوطني بشكل شمولي.

ث- الحالة الغير مستقرة والمشوبة بالقلق تجاه الأمن والسلام تقلل من موثوقية النمو الاقتصادي وتقف كعقبة أمام التجارة والاستثمار وخصوصاً الاستثمار الأجنبي، الذي يؤدي تراجعه إلى تدني فوائد التنمية المستدامة على مستوى الإقليم، حيث لا تتوقف ثمرات الاستثمار الأجنبي ، بل تتعداها لفوائد تكنولوجية نتيجة ما يحمله معهم المستثمرين الأجانب من التكنولوجية إلى جانب الكفاءة والمعارف التي يمتلكونها.

ويعد الغزو الأميركي للعراق في إبريل عام ٢٠٠٣ تجاوزا لمجلس الأمن، وتتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الدولية نتيجة الإخلال بقواعد نظامها القانوني، والتزاماتها التعاقدية، كما تتحمل المسؤولية عما ارتكبت من أخطاء بصدد ممارستها من خلال أجهزتها وسلطاتها، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم؛ فقد ألحقت الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ ضررا كبيرا بميثاق الأمم المتحدة، فلم تعد هذه المنظمة تلك الهيئة التي أراد لها العالم أن تكون راعية للسلم والأمن الدوليين، وملاذ الدول الضعيفة في مواجهة الدول الكبرى[٢].

"يعتبر العراق أحد أكثر بلدان العالم الذي نال نصيبه من الاعمال الارهابية من قبل تنظيم داعش الارهابي والذي تسبب في زعزعة الأمن والاستقرار ولاسيما خلال فترة سيطرت داعش على سبع محافظات عراقية (٢٠١٤-٢٠١٧) ،

[٢] علي يونس عمر النعيمي ، دور الأمم المتحدة في إدارة أزمة حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣) ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، المجلد٥ ، العدد٩ ، ٢٠٢٠ ، ص١٨١.

وتسببت هذه المرحلة في تراجع مستويات التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وعدم تناسبها مع امكانات وحاجات سكان العراق" [٣].

وإن تردي الوضع الأمني في المجتمع العراقي أدى إلى تحويل بعض المناطق إلى ثكنات عسكرية، وهو ما دفع بالدولة بالتركيز على الجانب الأمني وإهمال الجوانب التنموية وبناء السلام؛ وإعلان حربها ضد الإرهاب، لأن التنمية لا يكونان في ظل الأقاليم غير المستقرة أو التي يعوزها التحكم الأمني.

٢- تحديات اقتصادية

بسبب اتكال الاقتصاد العراقي على العائد النفطي بشكل أساسي لذلك فإن الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادي الجانب فالنسبة المئوية للنفط بالنسبة لموارد الموازنة العامة (٩٠%) أما نسبته من الناتج الإجمالي المحلي فهي (٧٠%)، لذا يتأرجح هذا الاقتصاد وتعصف به الصدمات نتيجة تذبذب الأسعار والكميات الإنتاجية، كما حدث عقب التدني في المستويات السعرية منذ عام ٢٠١٤، حيث تدنى سعر خام برنت لأقل من (٥٠) دولارا خلال أوائل كانون الثاني ٢٠١٥ حيث كان سابقاً بما يقارب (١١٠) دولارات، وذلك حسب سوق العرض والطلب على مستوى العالم وما يقوم به المضاربون من نشاطات إلى جانب دور بعض المؤثرات السياسية، فالأسوق النفطية منوطة بالتعقيد نتيجة الجهات التي تؤثر عليها والعوامل المؤثرة في السعر وبسبب الاعتماد على العوائد النفطية بشكل طاغي نسبة لغيرها من العوائد في العراق وكرد على تراجع الأسعار النفطية العالمية حسب المؤشرات فإن العراق بحاجة لتوجيه النشاط الاقتصادي من جديد للتحول من الاقتصاد الأحادي إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واعتماد أنماط

[٣] عمار سعدون البدري ، الإرهاب وآثاره على حق الإنسان في التنمية – دراسة حالة داعش في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد،العدد(٦٣)،٢٠٢٢،ص ٢٩٩.

تنموية اقتصادياً واجتماعياً بما يتوافق مع الاحتياجات المعاصرة عبر تحقيق متطلبات الحاضر بعيداً عن مقدرات الجيل المستقبلي في الوصول لمتطلباتها، والذي لابد أن يتم تحسين الحال الذي يعيشه المواطن وإخراجه من دائرة الفقر بما يمكنه من تنمية قدراته وخبراته والإسهام الفعلي في اختيار نظرية استراتيجية تتوافق مع اقتصاد متنوع يستطيع الصمود أمام ما تشهده الأسعار النفطية من تقلبات وعدم استقرار، يضاف إلى التحديات الاقتصادية الدين الخارجي الذي يرتفع يوماً بعد يوم بشكل يثير القلق خصوصاً ما يتعلق بديون صندوق النقد الدولي[٤]. واخذت اسعار النفط بالانهيار بشكل مفاجئ في آذار ٢٠٢٠، بصورة لم يسبق لها مثيل فقد تراجعت بنسبة (٣٠%) نتيجة لانتشار جائحة كورونا وتزايد المخاوف العالمية من تفشي الوباء، بشكل إثر على الطلب العالمي على النفط ومشتقاته[٥]. واتجهت الأسعار للتعافي خلال عام ٢٠٢١، نتيجة لنجاح اللقاحات في الحد من انتشار جائحة كورونا، فتم تخفيف إجراءات الإغلاق، الأمر الذي أنعش قطاعات النقل والإنتاج حول العالم، فشهدت الأسعار تحسن ملحوظ، إذ بلغ متوسط سعر برميل اوبك (٦٩) دولار عام ٢٠٢١، بعد أن انخفض إلى مستوى (٤١) دولار عام ٢٠٢٠، بنسبة ارتفاع بلغت (٣١%) خلال عام واحد، والشكل (١) يوضح ذلك [٦]:-

---

[٤] نزار ذياب عساف ، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد٨ ، العدد٣ ، ٢٠١٨ ، ص٢٨١.

[٥] مهند حميد مهيدي ، الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي ، مجلة قضايا سياسية ، العدد٦٧ ، ٢٠٢٢ ، ص٢٦٤.

[٦] خطاب عمران صالح الضامن ، تأثير تغيرات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١) ، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية ، المجلد٣ ، العدد١ ، ٢٠٢٢ ، ص١١٢.

الشكل (١): متوسط سعر برميل النفط الخام في العراق بالدولار

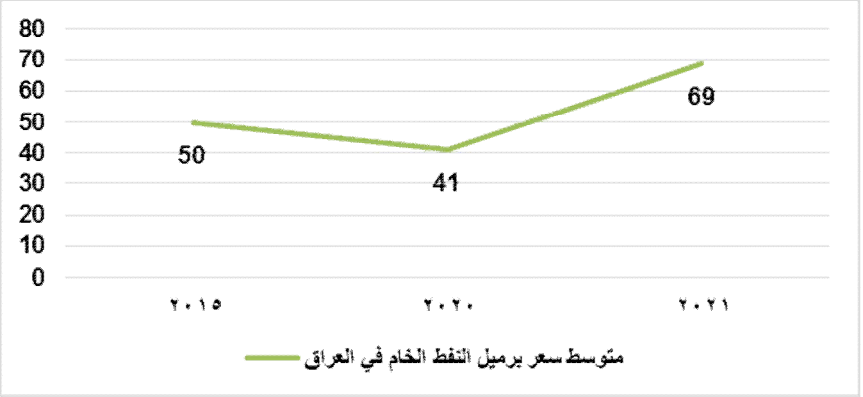

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر أعلاه.

حاولت بعثة الأمم المتحدة على مساعدة حقوق الإنسان التي غيبت منذ زمن بعيد، ولكن لم تهتم بالزراعة وايقاف الهجرة الريفية إلى المدن التي أثقلت ميزان البطالة عبر توصياتها ومؤتمراتها التي أقامتها في العراق وخارج العراق، في الوقت الذي كان قرار مجلس الأمن (١٧٧٠) في العام ٢٠٠٧ واضحة، خصوصا في المادة ٢/ب/٤ "الاصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة عن طريق جملة من السيل منها التنسيق مع المنظمات الوطنية والاقليمية وحسب الاقتضاء مع المجتمع الدولي والمانحين والمؤسسات المالية الدولية"[٧]. بعد ثلاث عشر سنة من تكليف بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بعملية الإصلاح الاقتصادي لم تتكلل تجربة الاصلاح الاقتصادي بالنجاح لأن الإصلاح جزئي، وعانى من اختلالات هيكلية كعجز الميزانية العامة وانخفاض متوسط دخل الفرد والريعية والأحادية القطاعية وتفاقم الديون وسوء الإدارة والفساد المالي والإداري والفقر وانخفاض مستوى المعيشة

[٧] قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ في ٢٠٠٧/٨/١٠.

وضعف القطاع الصناعي والزراعي وتفاقم أعداد العاطلين، ومن الجنسين والتحدي الأهم هو ضخامة الديون الخارجية وعدم الاستقرار الأمني واجتياح تنظيم داعش الارهابي لثلث مساحة العراق.

٣- الفقر

إن المفهوم العمومي للفقر يصف ظاهرة مستفحلة عديدة الأبعاد والتأثيرات يشوبها التعقيد بشكل كبير، فبتبسيط مفهوم الفقر يعبر عن تردي الأوضاع المعيشية للفرد، أي (حالة الحرمان المادي) ومن أهم مظاهره تدني المستويات الاستهلاكية للغذاء على المستوى الكمي والنوعي وعدم الاستطاعة في الوقوف أمام المشاكل والعوائق الحياتية كالإعاقات والأمراض والأزمات والكوارث الطبيعية، وأهم عنصر معرف للفقر هو الحرمان المادي لكنه ليس المكون المتفرد بالفقر وإنما هو صورة للحالات النمطية للفقر كنقص وسوء التغذية والملبس والمسكن ذات الكيان المادي إلى جانب الاتصال الوثيق بين الحالة الصحية السيئة والمستويات التعليمية المتدنية وغيرها من ظروف الحياة السيئة بالحرمان المادي، ويمكن تعريف الفقر بأنه "انعدام المقدرة لدى الشخص على امتلاك الاحتياجات الحياتية بحدودها الدنيا بحيث يبقى على قيد الحياة محتفظاً بكرامته الإنسانية وقادراً على العمل لتلبية حاجاته الأساسية بوجه لابأس به"، فالفقير من ليس لديه كفاية في الاحتياجات المعيشية اليومية الذي لا يملك ما يكفيه من مال ليؤمن احتياجاته من الغذاء بشكل يبقيه حياً قادراً على العمل ولا يملك القدرة ليوفر احتياجاته الغذائية لحفظ كرامته الإنسانية لتدني مدخوله وعدم استطاعته على الكسب. وتعرّف التنمية البشرية مفهوم الفقر بأنه "الحرمان من خيارات وفرص العيش الحياة مقبولة" وقد يتعدى مفهوم الفقر النقص في ضرورات رفاهية المرء المادية فيشتمل أيضاً انتفاء الفرص والاختيارات الهامة

بالنسبة للتنمية البشرية كالعيش حياة طويلة بصحة جيدة وقدرات ابداعية، والعيش بمستوى جيد بعيداً عن التقييد وبمستوى محترم للذات وللآخرين[٨]. فمفهوم الفقر يشتمل أيضاً على القدرات والإمكانيات الفردية بما فيها المرتبطة بالافتقار المادي أو النسبي الثقافي والاجتماعي، فهناك علاقة وثيقة بين الفقر والمعايير السكانية والصحة الإنجابية ومنها تزايد مستويات الخصوبة وتزايد مستويات الاعتلال والوفاة والزواج باكراً وانخفاض استعمال موانع الحمل وتزايد مستويات الاعالة وازدياد أفراد الأسرة وتدني المستويات التعليمية للإناث[٩].

حيث بلغت نسبة الفقر في سنة ٢٠١٣ (١٦%)، وفي سنة ٢٠١٤ ارتفعت نسبة الفقر حتى بلغت (٢٢.٥%) ويعزى ذلك إلى تمدد تنظيم داعش على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، ثم عادت وانخفضت في سنة ٢٠١٨ حتى بلغت (٢٠.٥%)، ومع هذا لم ينخفض عدد الفقراء بل ارتفع من (٦.٦٤٨) مليون شخص سنة ٢٠٠٧ إلى (٧.٣٧٠) مليون سنة ٢٠١٨، وقد تفاقمت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني الى (٣١.٧%) عام ٢٠١٩ حيث اصبح عدد الفقراء (١٢.٦٨٠) مليون شخص ويعزى ذلك الى ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة خاصة بين الفقراء، وتجدر الاشارة الى ان مشكلة الفقر قد تفاقمت خلال الازمة المركبة (الصحية – الاقتصادية – السياسية) في عام ٢٠٢٠، التي أثرت سلبا على المستوى المعيشي للأسرة العراقية لاسيما الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص فقادت تداعيات جائحة (كورونا) الى زيادة نسب الفقر في عموم البلاد من (٢٦.٧%) عام ٢٠٢٠ الى (٢٩.٦%) عام ٢٠٢١

[٨] يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥ ، ص١٣٥.
[٩] حياة جمعة محمد ، المصدر السابق ، ص٢٠٠.

وبذلك اصبح عدد الفقراء (١٢.٢٧١) مليون شخصاً على وفق تقديرات وزارة التخطيط ، والشكل (٢) يوضح ذلك. [١٠]

الشكل (٢) : نسبة الفقر في العراق

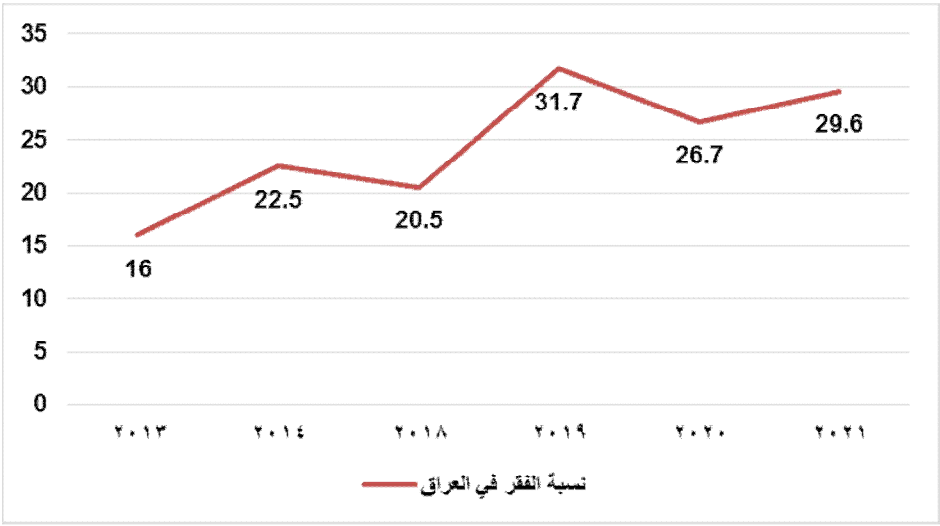

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر أعلاه.

ان عملية التغيير المجتمعي والاقتصادي والبيئي الممتد عبر الزمن التنمية المستدامة ، والمتمحور حول إجراء تغيير نحو الأفضل في حياة الإنسان وأجياله القادمة، شريطة أن تقترن هذه العملية بعدم إحداث تناقص في كل من المنفعة والاستهلاك وخزين رأس المال والموارد المتاحة في ظل تحقيق الحد الأدنى من شروط الاستقرار البيئي. وعلى الصعيدين العالمي والمحلي يعتبر "الفق" من أهم العوائق التي تعترض سبيل (التنمية المستدامة)، وبالتالي فأن القضاء على الفقر يعد مطلبا ذو أولوية خاصة من بين متطلبات التنمية المستدامة، وإن المعالجات

[١٠] حنان يونس حافظ وعبد الزهرة فيصل يونس ، الافاق المستقبلية لمشروعات معالجة الفقر والبطالة في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد١٣٣ ، ٢٠٢٢ ، ص ص١٥٧-١٥٨.

الناجمة التي توفرها السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية لظاهرة "الفقر" تسهم في تدعيم ركائز "التنمية المستدامة" التي ترعى الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية فلا "فقر" مع "الاستدامة التنموية" ولا "تنمية مستدامة" في ظل "فقر".

٥- غياب الديمقراطية

إن من أساسيات التنمية المستدامة التشارك الشعبي كذلك الأمر فإن المشاركة تتطلب تواجد الديمقراطية فتتعرض قضية المشاركة الجزئية والكلية لمعرقلات متعددة في النواحي القانونية والسياسية والاجتماعية الثقافية وتتشابه غالبية نظم الحكم في تكريس الاتجاهات الموحدة في لونها التأثيري على الحكم والتي تتيح التجميد القوي غير أنها قد تمتلك دوراً فعالاً وذو أثر في المستوى الاجتماعي والحضاري فيما لو مُنحت الحرية الفكرية، حيث تسعى هذه الأنظمة للحصول على أكبر قدر ممكن من فرص ديمومة حكمها وتعمل جاهدة لنفي وعرقلة أدنى مستويات وأشكال الديمقراطية من خلال الطرق التالية:

أ. استعمال الأدوات القمعية مادياً ومعنوياً في وجه أي مساس بقواعد النظام أو محاولة إحداث تغيير فيها. كحالات القمع التي واجهت تظاهرة تشرين التي اندلعت في الاول من تشرين الأول سنة ٢٠١٩، في بغداد ، عن طريق التدخل العسكري في فض بعض التظاهرات واستخدام القوة احيانا أخرى، الأمر الذي أدى إلى حدوث اشتباكات وسقوط شهداء وجرحى من الطرفين وقطع كثير من الطرق واعلان حظر التجوال في بعض المناطق التي تحصل فيها هذه التظاهرات فضلا عن الاعتقالات العشوائية التي شملت كثير من الناشطين

والناشطات وتعرضوا للتعذيب المبرح، والبعض منهم قد تم قتلهم باستهدافهم أمام منازلهم[١١].

ب. استعمال طريقة الترغيب بشكل متكامل مع طريقة الترهيب بتكريس الوسائل الإعلامية الواقعة تحت سيطرة النظام وما يمتلكه من قوى سياسية اجتماعية بالدعاية للقواعد الركيزة له وبالهيئة التي يرغب بطرحها فتراقب وتُنشئ رأياً عاماً متوافق معها وتجتاح العقول البشرية وتلقنهم مفاهيم ملائمة وتحورها لأمور بديهية إضافة للتعتيم والتشويه لما يعارض توجهاتها ومنهجيتها من أفكار وأشكال[١٢]. ويعد الإعلام في العراق، إعلام حر فوضوي ومكرس للاستجابة للهياج السياسي والطائفي، ويتميز بتنوع سلبي اتجه إلى مسارات تخدم الأحزاب وتلتقي بأجندتها السياسية، وعلى سبيل المثال فإن المتتبع للقنوات الفضائية المنتشرة يلاحظ هيمنة القنوات الدينية المسيسة، ولا تكمن خطورة هذه القنوات في كمها وإنما فيما تطرحه في بثها من قضايا وأفكار، وما تنشره من أحداث وتحليل، والذي يشكل تهديدًا للمجتمع العراقي من جميع النواحي العقائدية والفكرية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية[١٣].

---

[١١] محمد جميل أحمد ، الفعل الاجتماعي والثقافي للشباب في تظاهرة تشرين: دراسة انثروبولوجية في ساحة التحرير ببغداد ، مجلة الآداب ، المجلد١ ، العدد١٤٢ ، ٢٠٢٢ ، ص٣٧٦.

[١٢] حياة جمعة محمد ، المصدر السابق ، ص١٩٨.

[١٣] عبدالرحمن سلوم الرواشدي ، المشهد الإعلامي في العراق.. الواقع والآفاق ، مجلة البيان ، العدد٣٤٣ ، ٢٠١٥، انظر الرابط: https://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=479 (تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/١٨).

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية المترتبة على اخفاقات جهود الامم المتحدة في التنمية المستدامة ؟

على الرغم مما تحقق من نجاحات وانجازات في الأداء الإنمائي الذي يدعو الى التقدير في عدة بلدان في العالم الثالث، ومنها عدد كبير من الأقطار العربية كدول الخليج العربي بشكل عام والعراق كدولة خليجية بشكل خاص، الا ان مناطق الفشل في الأداء التنموي تظل ذات حجم كبير مقارنة بمستوى النجاح والانجاز، اذ انها كثيرا ما اتت بمكاسب وفوائد لذوي النفوذ والسلطة والثراء، اكثر مما أتت للفقراء والمحرومين والضعفاء، مما يعني أن هناك اخفاقا واضحا في الأداء التنموي وعلى نطاق واسع، ويمكننا ان نلحظ ذلك الاخفاق من خلال استخدام مؤشرات عدة اهمها الجوع الذي تعانيه نسبة عالية من مواطني بلدان العالم الثالث والتفاوت المرتفع في توزيع الثروة والدخل، ارتفاع معدلات البطالة وتماديها بطء التقنية الملائمة، الانتشار غير المتكافئ للخدمات الطبية الرعاية الصحية، وتفشي عدد من الأمراض المستوطنة ورداء المسكن وصغر حجمه وافتقاره إلى معظم الخدمات الاساسية، في عدم توفير المياه النقية وتسهيلات المرافق الصحية في الأحياء الفقيرة، العجز في مؤسسات النظام التربوي والتدريب التقني وانخفاض مستوياتها[١٤]، هذه المؤشرات الخطيرة الناجمة من اخفاقات التنمية ، زادتها خطورة ارتفاع معدلات الفقر بنسبة عالية اذ يعاني (٤٠%) من سكان العالم ممن يتركزون في اكثر من (٧٠) دولة نامية من فقر مدقع يعيشون اسفل خط الفقر وبمعدل سنوي لا يتعدى (٤٠٠) دولار أي ما

[١٤] يوسف صايغ ، التنمية المعصية من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ص٣٧-٣٩.

يعادل دورا واحد يوميا يقضي به الانسان كل متطلبات حياته الأساسية والضرورية[١٥].

وتقود ايضا الى مزيد من التخلف وعدم التقدم وصعوبة اللحاق بالركب العالمي الذي يفوقنا تطورا هذا ما يمكن ان نلحظه في المجتمع العراقي بشكل عام، نتيجة للإخفاقات والمتراكمة ولمدة طويلة من مراحل تاريخ العراق الحديث والمعاصر وحتى يومنا الحاضر فقد انعكست سلبا على اوضاع المجتمع عامة والاسرة بشكل خاص. ويمكن إيضاح الأسباب المؤدية الى إخفاقات التنمية فيما يلي[١٦]:

١. أن معظم الحكومات التي حكمت العراق لم تكن لها برامج تنموية حقيقة تخدم فيها المجتمع، بسبب المحسوبية والمصالح الشخصية التي تحافظ على وجودها.

٢. لقد عانى المجتمع العراقي ظروف قاسية بسبب السياسات الخاطئة لبعض الحكومات والتي جرت البلاد الى حروب دامية انعكست سلبا على واقع التنمية في المجتمع العراقي.

٣. لا تزال الثقافة العراقية تعاني من قيود عدة اسهمت الى حد كبير في عدم النهوض بواقع الفرد العراقي نحو الرفاه والتنمية.

٤. ان معظم البرامج التنموية كانت محدودة في مجالات معينة ولم تكن هناك خطة شاملة مدروسة بشكل علمي.

---

[١٥] محمد جميل احمد، معوقات التنمية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد١٦، العدد٢، ٢٠١٣، ص٥٠٢.

[١٦] محمد جميل احمد ، المصدر نفسه ، ص٥٠١.

٥. لقد تركت اخفاقات برامج التنمية في العراق اثارا سلبية على مستوى الخدمات المقدمة للأفراد وسواء أكانت في مجال التعليم او الصحة او غيرها من الضروريات التي تؤثر في حياة الانسان اليومية[١٧].

المطلب الثالث: رؤية الامم المتحدة المستقبلية لتطوير بعض الامكانات التنموية في العراق

ان الامم المتحدة ترى ان العراق يقف في صفوف الدول المحتاجة للخطط التنموية كعلاج للمشكلات التي تعاقبت عليه مع مرور الزمن، وعلى الرغم من ذلك فهو لم يستطع الوصول لأي مستويات تنموية مناسبة، وإن إيجاد خططاً طامحة للتنمية المستدامة في العراق بسبب تعلقها بتردي الأوضاع الأمنية الهادم لجميع مناحي برامج التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة في العراق والإشكالية الكامنة هي حظوظها المتدنية من الخطط الاستراتيجية وإيلاءها الأولوية في المسيرة التطويرية على المستوى العلمي والثقافي والمهني، وأيضاً الخلل المتفشي في البحث والتطوير العناصر المفسرة للجهود التنموية والتكنولوجية المتواضعة، فضلاً عن مردوده النسبي المنخفض، وبسب التطلعات المستقبلية الرامية للوصول إلى التنمية المستدامة فإن الحكومة قامت بمناشدة المجتمع الدولي لحشد مجهود مضاعف يقف في صف واحد مع الصفوف الشعبية على الصعيد الاقتصادي والبيئي، وإن إصلاح وتحديث التنمية المستدامة وانتشال واقعها، لابد من انتهاج عدد من السياسات منها[١٨]:

---

[١٧] محمد جميل احمد ، المصدر السابق ، ص٥٠١.

[١٨] لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري ، المصدر السابق ، ص٢٥٥.

١- سياسة الحكم الرشيد

إن علاج المعوقات المعرقلة لعملية التنمية المستدامة يُوجب السير على منهجية قواعد وتأطيرات تحتاج لسياسة حكيمة خاضعة لسنن الحكم الرشيد، الداعم والمعزز لرفاهية الإنسان والحامي لها، ويرتكز على اتساع الدائرية المقدرية للأفراد، وانتقاءاهم وفرصهم والحرية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي...الخ[١٩].

وتوجز كما يلي[٢٠]:

أ. **الشفافية:** معناها العمل بشكل واضح وبتعقل وفسح المجال أمام التدفق المعلوماتي بما يتيح لأي باحث حول موضوع ما أن يحصل على جميع المعلومات التي يحتاجها.

ب. **سيادة القانون:** أي الحفاظ على الحقوق الإنسانية للمواطن والجماعة، إلى جانب المساواة وإحاطة الفئات الضعيفة والفقيرة بالحماية ضد الظلم والمعاملة السيئة والاستغلالية.

ج. **المشاركة:** تتعلق المشاركة بكون المجتمع متمتع بالديمقراطية وهي عنصر من العناصر التنموية، ومن فوائدها المساهمة في صناعة القرار مباشرة أو عبر تواسط مؤسسات شرعية، بحرية تعبيرية تنظيمية ومقدرة تشاركية هادفة.

---

[١٩] وصال علي محمد، التنمية والحكم الصالح، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد٤٠، ٢٠٢١، ص٥٣٧.

[٢٠] محسن بن العجمي، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص١٩٢-١٩٣.

د. **المسائلة والمحاسبة:** وتشمل ما يلي:

- **تشريعياً:** موضوع مهم في النظام الديمقراطي، يجري عن طريق البرلمان، ذو الدور الهام في صناعة السياسات الحكومية ومراقبة إحقاقها.
- **تنفيذيا:** وضع الجهاز المنفذ تحت المحاسبة باستخدام طرائق رسمية.
- **قضائيا:** وهي جزء أساسي لمراقبة مسير عمل الأجهزة حكومية كانت أم غير حكومية.

وتتسع دائرة المبادئ لتضمن[٢١]:

- **الإجماع:** الغلبة للقرار الصادر عن جماعة محقق للمنفعه.

مساواة: انعدام التفرقة والمفاضلة بين الأفراد وتساويهم بالحريات والكرامات.

- **كفاءة:** لإحلال التطور والانتعاش وتلتزم بالاستفادة من الموارد بشكل سليم يخدم المصلحة المجتمعية.
- **العدل:** إتاحة المجال لجميع الأفراد المجتمعية للنهوض بأحوالهم الاجتماعية، ومنح العناية للأفراد المحرومة والمنسية والتأكيد على الأمن الاجتماعي لهم ومنحهم المتطلبات التي يحتاجونها بشكل أساسي.
- **الرؤية الاستراتيجية:** التشارك بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بوضع منهجيات ذات مدى بعيد يطوّر الحياة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة التغييرات والمخاطر بشكل خاص.
- **اللامركزية:** منح الأفراد دور مساهم في رسم المنهجيات والسياسات الناظمة لتعاملاتهم فيما بينهم وتعاملهم مع السلطة، ووضع أهداف توافق متطلباتهم، والعمل على مما سبق[٢٢].

---

[٢١] وصال علي محمد، المصدر السابق ، ص ص٥٤١-٥٤٢.

[٢٢] احمد عبدالله ناهي ومحمد ارمين كربيت ، التنمية المستدامة: التحديات والمعالجات ، مجله قضايا سياسة ، العدد٦٥ ، ٢٠٢١ ، ص٢٢.

والسياسة التي ينتهجها الحكم الرشيد هي إبقاء الإدارة على مقربة من أبناء المجتمع وتلبية ما يشغله بشكل سريع ومفيد له، إلا أن ذلك لم ينفي تواجد أخطاء واختلالات على أرض الواقع ضمن جهاز الإدارة، تركز أغلبها على الإجراءات المعقدة والطويلة الأمد وتغييب التصالح والوضوح فيما بين الإدارة ومواطنيها، وبسبب واقع الحال العراقي وعلاقته بالأمر يمكن أن نحتسب عدة نقاط تصب في بوتقة التحسين والإصلاح لدرء كل ماي واجه المساعي المبذولة بتعزيز برامج التنمية المستدامة وجعله فعالاً وذو فائدة ، وأهم ما يجب أن يجرى من إصلاح ما يلي:

أ. تفعيل الجو الأمني الملائم لتحقيق مجتمع آمن وذو استقراريه، وجعل المواطن فاعلاً ومشاركاً في الاستقرار الأمني، وذلك يمكن أن يحدث بتحديث استطاعات المؤسسة الأمنية، والوقوف في وجه ما يعرقل إحلال الأمن ومختلف الوسائل المسموحة قانونياً.

ب. إيجاد طرائق تدرء الفساد من خلال سن قواعد وأسس شديدة في محاربة كافة مظاهر الفساد وأفراده إداريا وماليا، وإيجاد حلول مستحدثة تعالج استشفاء الفساد، إلى جانب تفعيل دور المراقبة والمحاسبة والوضوح. لذلك أوجدت أجهزة رقابة مهمتها درء الفساد، ووضع طرائق من شأنها اقتلاعه من جذوره أو إيقاف تفشيه كهيئة النزاهة ، ومكتب المفتش العام (الملغي)[٢٣].

ج. إيجاد طرائق تصلح الوضع الإنتاجي عبر خطط استثمار مضاعفة تستفيد بأكبر قدر ممكن من الموارد المتواجدة بشكل يجعل العائدات الاقتصادية أكثر تنوعاً، وبما يضمن استمرارية التنمية مع مرور الزمن، وإيقاف الاتكال على عوائد النفط.

[٢٣] احمد عبدالله ناهي ومحمد ارمين كربيت ، المصدر السابق ، ص٢٢.

١. على الصعيد الاقتصادي

يمكن إيضاح الوسائل في المنحى الاقتصادي بالتالي[٢٤]:

أ. التبديل السديد من اقتصاد حكومي متمركز يرسمه الإنتاج والاستيراد إلى اقتصاد ليبرالي تتشارك فيه الأفراد والجهات الخاصة وتنظيمات المجتمع المدني بشكل كبير.

ب. تلبية البنى التحتية لتصبح مكتملة بشكل يرتكز عليها الاقتصاد العراقي كركيزة قوية تساعده على النهوض.

ج. انتهاج خطط استثمار تتمتع بالوضوح والتعقل من شأنها تحفيز المستثمرين المحليين والأجانب.

د. بذل الجهود لانتشال الاقتصاد العراقي من خطر الريعية وقطع خطوات محققة لجعله متنوعاً، بما يؤمن التوريد المالي الذي تحتاجه متطلبات التنمية، وفي المجمل فإن ما سبق يحتاج لبذل جهود واسعة وعلى المدى الطويل للوصول لنتائج مرضية إلى جانب محاربة فساد الإدارة[٢٥].

ه. يتوجب منح قطاع الصناعة والصناعات التحويلية وقطاع الزراعة..... الخ قدر كافي من الرعاية للوصول على توازن بنيوي بين الاقتصاد والمجتمع.

و. وجوب وضع منهجاً استراتيجياً متوافق مع الاقتصاد العراقي الحالي يقضي على ظاهرة البطالة في العراق، بشكل يراعي ظروف الاقتصاد المعاشة، وإيجاد نظام إداري سياسي واجتماعي واقتصادي للوصول لذلك، وضرورة إقامة شبكة ضمان العمل والشيخوخة بشكل يحقق كفاية المدخول والعناية التي

---

[٢٤] شيماء عادل فاضل ، التنمية المستدامة في العراق: رؤية مستقبلية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد١ ، ٢٠٢١ ، ص ص٦٢-٦٣.

[٢٥] نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي، تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد٥ ، العدد٣١٩ ، ٢٠٠٧ ، ص٣.

تتجه بطبيعة الحياة صعوداً نحو الارتقاء والرغد، حيث أن تقديم المعونات لمن لا يملك عملاً (وأن كانت رمزية) يعتبر ضرورة حتمية هامة، فهؤلاء الأفراد وبشكل اعتيادي سيدفع ما يتحصل عليه من إعانة على السلع الاستهلاكية أي أن الطلب على هذه السلع سيرتفع وبالتالي فإن معلات الاستثمار ستتجه صعوداً بقدر تستوعب به هؤلاء العاطلين عن العمل، من خلال ما يدعى مكاتب العمل التي ستوجد بشكل لازم في هذه الحالة[٢٦].

٢. على الصعيد البيئي

تتلخص الإجراءات على الصعيد البيئي بالآتي:

أ. تقديم الدعم المناسب للاستراتيجية البيئية الهادفة للحفاظ على المصادر الطبيعية ضد أي مصدر ملوث بشكل يحقق واقع المتطلبات وتطوراتها مستقبلاً بمنهجية بيئية مستدامة، وأهمية ترشيد وتحديث مصادر المياه الحالية والمستقبلية وتعزيز المحاولات التنموية للمصادر المائية التي في تجدد مستمر ومصادر المياه التي لا تتجدد وإيجاد طرائق وتقنيات حديثة لجمع المياه المطرية وإعادة تدوير المياه العادة.

ب. تقديم يد العون للبيئة بتوفير وسائل تكنولوجية الغير ضارة بيئياً ونقل التكنولوجيا الآمنة والنظيفة إلى المجال الزراعي والصناعي ودعم وتشجيع هذه الآليات والتقنيات الانتاجية.

ج. الإسهام برسم قواعد صحيحة للتخطيط العمراني بشكل يستخدم مصادر الطبيعة بالشكل الأنسب وبما يبعد الضرر عن البيئة، وتعزيز الإجراءات التي

[٢٦] حنان عبد الخضر هاشم ، المصدر السابق ، ص٢٧٥.

توقف التلوث الهوائي والمائي وتلوث التربة، من خلال اجراءات تخفف حدة التلوث الصادر عن الصناعة وغيرها من المصادر التلوثية.[٢٧]

الخاتمة

واجهت التنمية المستدامة في الدول الريعية مشاكل ومعوقات قد لا تعانيها التنمية المستدامة في دول العالم الرأسمالي ومن تلك المعوقات هي تمويل التنمية فالتنمية المستدامة هي قرار وتمويل وتواجه الدول الريعية مشكلة في التمويل خاصة مع تذبذب حجم الايرادات المالية فيها بسبب الاعتماد الريعي لها، حيث يحظى العراق باهتمام دولي ، وقرارات المجلس الأمن الدولي التي توصي بالإصلاح والتنمية والاقتصاد واستحداث خدمات أساسية. ورغم كل الدعم الأممي، ورغم أن التنمية المستدامة أصبحت رسالة حياة، والشعب العراقي والذي يعتبر محور التنمية وغايتها يعيش في تراجع واضح في الرفاهية وبجملة من الإشكالات في عموم مفاصل الحياة اليومية، وحرمانه من الحاجات الأساسية والتي تعد حق مشروع له. وعليه تم الوصول الى بعض استنتاجات وتوصيات وفق الآتي:

اولا: استنتاجات

١. باتت التنمية المستدامة حاجة وضرورة ملحة للوصول لعدد من المتطلبات من أهمها زيادة التسارع التنموي اقتصادياً وخفض معدلات الفقر والحفاظ على البيئة.

٢. تتعرض التنمية المستدامة في المجتمع العراقي لمعرقلات وتحديات كثيرة، لذلك فهي تتطلب التخطيط والتنظيم والإصرار على تطبيقها.

[٢٧] لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري ، المصدر السابق ، ص٢٦٠.

٣. تعرضت الأمم المتحدة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة العراقية لمعرقلات ومطبات كان في مقدمتها ما عانى منه العراق من ويلات حرب ونزاعات خطيرة إلى جانب وجود الاحتلال الأمريكي، كما تعرضت لمعرقلات على المستوى الاقتصادي بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي الكلي على الواردات النفطية، إضافة إلى غياب الديمقراطية عن المجتمع العراقي.

٤. الافتقار الى وجود مؤسسات تعنى بالتنمية المستدامة، والتي تأخذ على عاتقها وضع خطط تنموية ومتابعتها، وملاحظة احتياجات المجتمع ومستجداته حيالها.

٥. إن من أهم التحديات التنموية في العراق انعدام الاستقرار أمنياً وسياسياً، الأمر الذي يؤدي لاستنزاف الموارد وغياب ما يحفز على تواجد الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٦. ان التنمية المستدامة تعاني في العراق من اهمال وتهميش وان التنمية المستدامة في العراق نظرية أكثر منها علمية.

ثانياً: التوصيات

١. حث الامم المتحدة عل معالجة قضايا التنمية في العراق بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والاقليمية، لان تحقيق خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة واهدافها تتطلب برامج تنموية حقيقية جادة تستهدف كل مجالات الحياة

٢. يُقْتَرَح تكوين مجلس محلي يختص بالتنمية المستدامة، مهمته ترتيب التطلعات والأساسيات والتخطيطات اقتداءاً بالدول الأخرى ويتمتع بتفويض مجتمعي ومالي وسياسي.

٣. وضع وسن استراتيجيات للتنمية المستدامة حسب المبادئ العلمية المحكمة وحسب ما يتوفر في المجتمع من إمكانيات، تتشارك في وضعها اللجان المسؤولة ومؤسسات البحث وأصحاب الخبرة محلياً وعالمياً.

٤. استثمار مختلف الموارد بالشكل الأمثل الذي يحقق العدل ويحفظ حقوق الجيل الحالي والمستقبلي، والاهتمام بتجديد البنية الضرورية للبدء والاستمرار بعملية التنموية المستدامة.

٥. الاهتمام بالقطاع التعليمي والارتقاء به وبمراحله كافة بالتزامن مع الحفاظ على الحركة العلمية المحكمة وتحديثها.

٦. استثمار الموارد المتاحة بالشكل الأفضل والأمثل بما يحفز ويُنشط أعمال المنشآت الاقتصادية وبما يحقق التنوع والتعدد الاقتصادي والذي يجسده قطاع الخدمات والزراعة والصناعة، والاستعاضة بها عن مصدر الدخل الأوحد وهو العائدات النفطي.